ينقدر بان لان فعل الحال لا يدخل عليه ان فان امتنع تقدير المصدر بالحروف
والفعل نحو مررت فاذا له صوت صوت حمار تعين نصب صوت
الثاني باضمار فعل اي يشبه صوت حمارا لان مبنى الفعل التجدد والحدوث
وفي حال المرور كان التصويت موجودا وزاد في التسهيل ان
المخففة الواقعة بعد العلم نحو علمت ضربك زيدا ولا تزد لانذر احدها
تحت ما والتقدير بعدم الحروف لازم كما قاله في الكافية وقيل غالب وليس
بشرط قاله في التسهيل سمع من كلامهم سمع ادبي زيدا يقول ذلك
والهاء في قوله بفعله عايد الى المصدر ولا يقال انها عادت على متاخر
لفظا ورتبة لان اصله الحق المصدر بفعله فهو وان كان متاخرا
لفظا لانه متقدم رتبة وايضا يجوز ان يكون المصدر بدلا من الضمير فيكون
المصدر مجرورا وحينئذ يجوز عود الضمير عليه بالاتفاق لانه بدلا الا
انه يحتاج الى حذف واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل في اللزوم والتعدي
لان تفارقه في امرين احدهما ان فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف
الفعل واذا حذف لا يتحمل ضميره خلافا لبعضهم الثاني ذهب بعضهم
الى انه لا يرفع النايب عن الفاعل وان جاز في التسهيل اختار عدمه موافقة
للجمهور قوله مضافا يشير به الى ان المصدر اذا استكمل الشروط له
ثلثة احوال احدها ان يكون مضافا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا ومنه
ولولا دفع الله الناس الثانية المجرد عن الاضافة والـ وهو المنون
نحو عجبت من ضرب زيدا ومنه او اطعام في يوم ذي مسغبة يتما وقوله

بضرب بالسيوف رؤوس قوم ازلنا هامهن عن المقيل

الثالثة المحلى بالـ نحو عجبت من الضرب زيدا ومنه
ضعيف الغاية اعدائه كحال الفرار يراخي الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة اني لررت فلم انكل عن الضرب مسمعا

فسمعا اسم رجل منصوب بالضرب وجعل بعضهم منه لاحب الله الجهر
بالسوء من القول الا من ظلم وعمل المضاف اكثر من المجرد والمجرد اكثر
من المحلى لان المضاف لا خلاف في اعماله وفي عيان بعضهم ما يوهم
الخلاف والمجرد اجاز البصريون ومنعه الكوفيون والمحلى اختار
سيبويه ومن تابعه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج
وغيره فلهذا قدم الشيخ المضاف ثم المجرد ثم المحلى تنبيه
لاعمال المصدر شروط احدها ان يكون مظهرا فلو اضمر لم يعمل لعدم
حروف الفعل خلافا للكوفيين الثاني ان يكون غير محدود فلو حد
بالتام بطل فان ورد شيء حمل بشذوذه قوله

يحاذى به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راتب

فنصب الملا بضربة كفيه وهو محدود ونصب نفس يحاذى ومعناه يحمى
وصف مسافرا معه مالا راتبا اشتد عطشه وتيمم الثالث ان يكون سقاه
مكبرا فلو صغر لم يعمل الرابع ان يكون غير منعوت قبل تمام عمله
لان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما بالنعت
الخامس ان يكون بعد اذكر في البسيط عن بعضهم ولم يشترطه في
التسهيل وقال في الكافية ورب محدود ومجموع عمل بسماع لا قياس
قد قبل ومن اعماله مجموعا قوله فما فجروني فما زال تجارهم ابا قدامة الا المجد والمقنعا
والمقنع بالغا والنون قال الجوهري هو زياده المال وكثرته فايدة
لا يشترط في اعمال المصدر ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال لانه عمل
لانه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قوله ولاسم مصدر عمل الخ الكوفيين
اجازوا اعمال اسم الفاعل المصدر ومنعه البصريون الا في ضرورة وتاولوا
ما ورد من ذلك على اضمار فعل واد عي بعضهم الاجماع على جواز اعماله
وقال الصيمري اعماله شاذ واسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)